رئيس المجلس أكد تقدير الكويت أميرا وحكومة وشعبا للدور الذي تلعبه المملكة في حفظ استقرار وأمن المنطقة

خادم الحرمين يحمل الغانم تحياته لصاحب السمو

استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود في الرياض أمس رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم والوفد البرلماني المرافق له.

وفي مستهل اللقاء نقل الرئيس الغانم إلى خادم الحرمين الشريفين تحيات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد وتقديره واحترامه الكبيرين لأخيه خادم الحرمين الشريفين فيما حمل الملك سلمان بن عبدالعزيز الرئيس الغانم نقل تحياته وتمنياته إلى سمو امير البلاد بدوام الصحة والعافية وللشعب الكويتي بمزيد من التقدم والازدهار.

واكد الغانم خلال اللقاء تقدير الكويت اميرا وحكومة وبرلمانا وشعبا للدور المحوري والمهم الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في حفظ استقرار وأمن المنطقة والحرص على وحدة الصف الخليجي والعربي والاسلامي.

وشدد الغانم على تميز وخصوصية العلاقات التاريخية بين الكويت والمملكة العربية السعودية والتي تعد مثالا يحتذى لتشكل العلاقات القائمة على الثقة المطلقة والتكامل والتنسيق والتناغم الكامل بين البلدين.

وحضر اللقاء من الجانب السعودي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الامير تركي بن محمد بن فهد بن عبدالعزيز ووزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز ورئيس مجلس الشورى السعودي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ ووزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور مساعد بن محمد العيبان ووزير الخارجية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف فيما حضره من الجانب الكويتي اعضاء الوفد البرلماني المرافق للغانم والذي يضم كلا من امين سر مجلس الأمة النائب الدكتور عودة الرويعي والنواب الحميدي السبيعي وسعدون حماد العتيبي والدكتور عادل الدمخي وماجد مساعد المطيري وثامر السويط الظفيري وعبدالله فهاد العنزي وسعد الخنفور الرشيدي وعسكر عويد العنزي وخلف دميثير العنزي اضافة الى سفير الكويت لدى الرياض الشيخ علي الخالد الصباح والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

وكان الغانم وصل العاصمة السعودية الرياض في زيارة رسمية تستمر يومين تلبية لدعوة من رئيس مجلس الشورى السعودي الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ.

وكان في استقبال الغانم على أرض المطار رئيس مجلس الشورى السعودي عبدالله آل الشيخ ونائبه عبدالله المعطاني والسفير الكويتي لدى الرياض الشيخ علي الخالد الصباح واركان السفارة.

وكان الغانم توجه على راس وفد برلماني إلى العاصمة السعودية الرياض امس في زيارة رسمية تستغرق يومين تلبية لدعوة من رئيس مجلس الشورى السعودي الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ.

وكان في وداع الغانم على أرض المطار نائب رئيس مجلس الامة عيسى الكندري ووزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الامة المستشار الدكتور فهد العفاسي ونائب السفير السعودي لدى البلاد الدكتور حسن الانصاري.

ويضم الوفد البرلماني المرافق للغانم كلا من امين سر مجلس الأمة النائب الدكتور عودة الرويعي والنواب الحميدي السبيعي وسعدون العتيبي والدكتور عادل الدمخي وماجد المطيري وثامر الظفيري وعبدالله العنزي وسعد الرشيدي وعسكر العنزي وخلف العنزي وأمين عام مجلس الأمة علام علي الكندري.

من جانب آخر بعث الغانم ببرقية إلى رئيس البرلمان الصيني لي زهانشو عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الانفجار الذي وقع في مجمع صناعي في مدينة «يانتشنغ» في مقاطعة «جيانغسو» شرق الصين وأسفر عن سقوط العشرات من الضحايا والجرحى.

خادم الحرمين مرحبا بمرزوق الغانم

.. وخلال الاستقبال

خادم الحرمين وفي حضرته الغانم والوفد المرافق

رئيس الشورى السعودي مرحبا برئيس مجلس الأمة والوفد المرافق

رئيس المجلس لدى وصوله مطار الرياض

جانب من الاستقبال الرسمي للغانم

.. ومغادرا والوفد أرض الوطن أمس

بما يحول دون انفراد الحكومة بهذه القرارات

المويزري يقترح عدم صدور أي قرارات بزيادة أسعار وأثمان الخدمات العامة إلا بقانون من مجلس الأمة

اعلن النائب شعيب المويزري عن تقديمه اقتراحا بقانون بشأن تعديل أحكام المرسوم بقانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة، يقضي بعدم صدور اي قرارات بزيادة أسعار وأثمان الخدمات العامة الا بقانون من مجلس الأمة وإلغاء القرارات الوزارية والادارية كافة التي صدرت بزيادة الرسوم مقابل الخدمات العامة.

مادة 1: يستبدل بنص المادة 2 من القانون رقم 79 لسنة 1995 النص الآتي: " تسري أحكام المادة السابقة على الأثمان التي تدفع مقابل الحصول على الخدمات والسلع والمشتقات النفطية التي تقدمها الوزارات او الهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانية الملحقة والمستقلة وتسري على الشركات المملوكة للدولة ، ولا تسري على مقابل الانتفاع والرسوم المقررة طبقا للاتفاقيات الدولية ".

مادة 2: تضاف مادة جديدة للقانون المذكورة نصها كالتالي: " تلغى القرارات الوزارية والادارية كافة التي صدرت بزيادة الرسوم مقابل الخدمات العامة التي تقدمها الوزارات والهيئات والشركات العامة للمواطنين والتي صدرت قبل صدور هذا القانون ".

مادة 3: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت-صباح الأحمد الصباحوجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي: صدر القانون رقم 79 لسنة 1995 المشار اليه بشأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة ونص في مادته الاولى على انه (لا يجوز الا بقانون ان يزيد الرسوم والتكاليف المالية الواجب اداؤها مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة التي تقدمها الدولة على قيمتها في 31 ديسمبر لسنة 1994).

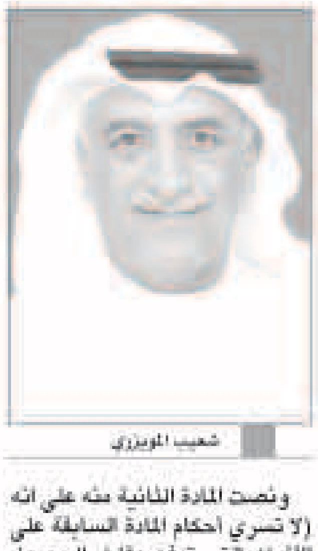
شعيب المويزري

ونصت المادة الثانية منه على انه (لا تسري أحكام المادة السابقة على الأثمان التي تدفع مقابل الحصول على الخدمات والسلع التي تقدمها الهيئات العامة والمؤسسات العامة ذات الميزانية الملحقة والمستقلة ولا تسري كذلك على مقابل الانتفاع والرسوم المقررة طبقا للاتفاقيات الدولية)، وقد تبين عند تطبيق أحكام المادتين ان أحكام المواد السابقة قد اطلقت يد الحكومة في تحديد أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الهيئات والمؤسسات العامة وان الحكومة قد تجاوزت وأساءت استخدام نص المادة الثانية بان بادرت بتقرير زيادات مالية وتحميل المواطن أعباء مالية وذلك من خلال رفعها لأسعار المشتقات النفطية مثل البنزين وكذلك زيادة رسوم الخدمات الصحية بالمجلس الطبي العام على المواطنين والتي تقدمها وزارة الصحة وزيادة رسوم البلدية وزيادة رسوم استخراج الهويات الرسمية والخدمات من بعض الهيئات والمؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة من دون مراعاة للمواطنين بشكل عام ومحدودي الدخل منهم بشكل خاص، الأمر الذي يتعين معه إعادة النظر في القانون وتعديله بما يحول دون انفراد الحكومة بقرارات زيادة الرسوم والتكاليف المالية مقابل الخدمات والسلع والمنتجات النفطية في كل مرافق وأجهزة الدولة من دون تمييز بينهم والا تصدر قرارات اي زيادة في أسعار وأثمان الخدمات العامة الا بقانون.

وتحقيقا لهذا الغرض فقد أعد الاقتراح بقانون المرفق متضمنا في مادته الاولى : تعديل المادة الثانية من القانون المذكور بحيث لا يجوز زيادة الرسوم والتكاليف الواجب اداؤها مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة والسلع والمنتجات النفطية إلا بقانون يصدر من مجلس الامة.

ونص الاقتراح في مادته الثانية على ان تضاف مادة جديدة للقانون المذكورة نصها كالتالي : تلغى القرارات الوزارية والادارية كافة التي صدرت بزيادة الرسوم مقابل الخدمات العامة التي تقدمها الوزارات والهيئات والشركات العامة للمواطنين والتي صدرت قبل صدور هذا القانون.

أعلن تقديم طلب لاستعجال مناقشته

الطبطبائي: إنشاء مفوضية للإصلاح القانوني سيحدث نقلة نوعية في التشريعات

قال النائب عمر الطبطبائي إنه وعددا من النواب سيتقدمون بطلب استعجال لمناقشة اقتراح بقانون في شأن إنشاء مفوضية للإصلاح القانوني، مشيرًا إلى أن هذا المقترح يلقى دعما من رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم.

واوضح الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن الاقتراح مقدم منذ العام 2017، مبينا أن مفوضية الإصلاح القانوني ستقوم بمساعدة النواب في إقرار القوانين ومراجعتها.

وأكد أن المفوضية تعمل بعيدًا عن أي تجاذبات سياسية وسترفع تقارير وتقوم بمراجعة القوانين أو الاقتراحات بقوانين ومقارنتها بأفضل القوانين العالمية.

وبين أنه لا توجد في الكويت جهة تراقب التشريعات

عمر الطبطبائي

وتطورها وتدرسها، كما لا يوجد بها جهاز فني لدراسة جميع القوانين سواء السابقة أو المستقبلية.

ولفت إلى أن مستشاري مجلس الأمة يقومون فقط بمراجعة اقتراحات النواب ومشاريع القوانين المقدمة من الحكومة، في حين توجد الكثير من القوانين والاتفاقيات التي وقعتها الدولة وقد تكون مخالفة للقوانين المحلية.

وأفاد بأن مفوضية الإصلاح القانوني موجوده في أكثر من 70 دولة في العالم وعلى رأسها بريطانيا، وتضم المفوضية قضاة وقانونيين ومتخصصين واقتصاديين، مؤكدا أن الكويت دائما رائدة ومبدعة في الأفكار، وفي حال إقرار القانون في مجلس الأمة فسيكون أول قانون من نوعه يطبق في الوطن العربي.

وأكد أن إقرار المفوضية التي ستكون بحجم ديوان المحاسبة سيخلق فرصًا وظيفية كثيرة للكويتيين، وسينتج عنه ولادة قوانين نوعية، مشددا على أن المفوضية لن تأخذ دور النائب في تقديم القوانين والاقتراحات.